الألمانية حول الاتفاقية الأوروبية مع تونس بعنوان " DGAP دراسة ل "خمس نقاط يغفل عنها منتقدو اتفاق تونس

Posted on 22 سبتمبر، 2023



بعنوان " خمس نقاط Victoria Rietig دراسة حول الاتفاقية الأوروبية مع تونس للباحثة DGAP أصدر مركز الدراسات الألماني :يغفل عنها منتقدو الاتفاقية مع تونس" وفيما يلي تلخيص لأهم ما جاء في الدراسة

يتعرض الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتونس لانتقادات واسعة النطاق، حيث تتهم تونس بأنها تقوم بالعمل غير المناسب لصالح أوروبا. وبإن الاتحاد الأوروبي يدوس على قيمه، ويتعاون مع المستبد قيس سعيد، الذي يتخلى عن المهاجرين في الصحراء .ويقوض الديمقراطية. كل ذلك لمنع المهاجرين من الوصول الى أوروبا، لكن الانتقادات تغفل خمس نقاط رئيسية

أولاً: الحقيقة المحزنة هي أنه ليس لدينا بدائل جيدة. الجغرافيا تحدد جيراننا وشركائنا. لقد أصبح من الصعب على نحو متزايد أن .نجد ديمقراطية ليبرالية جديرة بالثقة وتتمتع بسجل لائق في مجال حماية حقوق الإنسان على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي

وبطبيعة الحال، فإن انتقاد معاملة تونس للمهاجرين واللاجئين أمر مبرر وضروري. لكن التوصل إلى اتفاق مع جيران آخرين لن يكون أفضل. مع من ينبغي توسيع التعاون؟ على سبيل المثال مع الميليشيات الليبية أم مع مصر؟ تونس هي الخيار الأقل سوءا بشكل جيد، لأنعدد الوفيات في البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لأوروبا. وإذا انطلق عدد أقل من القوارب من تونس، فقد ينخفض .هو الأطول والأخطر حيث يصل طوله إلى أكثر من مئة كيلومترالطريق المركزي للبحر الأبيض المتوسط

ثانياً: يتجاهل الكثير من النقاد واقع الهجرة في شمال أفريقيا. هناك غضب واسع النطاق في المقالات والتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي التي تشير إلى أن تونس تقوم بعمليات ترحيل غير منظمة إلى الصحراء. وما لم يذكر هو أن المغرب وليبيا والجزائر تفعل الشيء نفسه، وهي تفعل ذلك منذ زمن طويل. وتوجه العديد من وسائل الإعلام في ألمانيا والعالم أصابع الاتهام إلى الممارسة التونسية المتمثلة في تجاهل حقوق المهاجرين وحقوق الدول المجاورة. لكن لا يكاد أحد يشير إلى أن هذه الممارسة .منتشرة وموثقة في المنطقة

ثالثا: يصور بعض المنتقدين تونس على أنها غير متعاونة. وهذا هو الحكم الخاطئ الثالث. ولا تستجيب البلاد للحوافز أو الضغوط التي يمارسها الاتحاد الأوروبي فحسب. لدى تونس مصلحة راسخة في السيطرة على حدودها واتخاذ إجراءات صارمة ضد معابر

القوارب الخطرة. ليس فقط لأن تونس، مثل أي دولة، تريد السيطرة على أراضيها، ولكن أيضا لأن واحدا من كل خمسة أشخاص يصلون بشكل غير قانوني إلى أوروبا هو مواطن تونسي.

لذا فإن تونس لا تكتفي بالعمل الصعب الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي، كما يصورها المنتقدون لفترة وجيزة، بل إنها تتصرف أيضاً بشكل مستقل. إن الميل إلى حرمان الدول الشريكة من القدرة على التحرك والنظر إليها باعتبارها دمى في يد أوروبا ينتشر بشكل خاص بين المنتقدين الذين يهاجمون المواقف الاستعمارية، ولكن من عجيب المفارقات أنهم يعرضونها بأنفسهم.

رابعاً: يخلط المنتقدون بين السلطة والنفوذ. ربما تتمتع تونس بقوة اقتصادية وسياسية أقل من الاتحاد الأوروبي، لكنها تتمتع بنفوذ تفاوضي. لا يكاد أي صوت ناقد يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد فشل على ما يبدو في تحقيق أحد أكبر أهدافه المتعلقة بالهجرة في تونس، وهو إقناع البلاد باستعادة المهاجرين الذين ليسوا مواطنين تونسيين.

وكان هذا الطلب سبباً في ركود المفاوضات بشأن اتفاق إعادة القبول لسنوات، حيث ظلت الحكومة التونسية (بدعم من المجتمع المدني التونسي والأوروبي) تقاومه لسنوات. ويبدو أنها فعلت ذلك بفعالية كبيرة في هذه المفاوضات أيضاً. إن تونس تلعب أوراقها بشكل جيد.

خامسا وأخيرا: لا ينبغي أن يقرأ عنوان هذه الاتفاقية "الهجرة" فحسب، بل ينبغي أن يقرأ أيضا "الجغرافيا السياسية" و"منافسة النظام". إن أوروبا لديها مصلحة في دعم تونس، التي تشكل، باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في شمال أفريقيا، الأمل المتبقي للربيع العربي. وبالتالي فإن ما يقرب من مليار يورو التي يريد الاتحاد الأوروبي استثمارها في تونس لا يمكن تفسيرها بمصالح الهجرة فحسب، بل أيضا بالأهداف الجيوسياسية.

إن انتقاد الاتفاق مع تونس (وغيره من الاتفاقيات التي ستتبعه) ضروري. لكنها تصبح أكثر مصداقية عندما تواجه حقائق غير مريحة بدلاً من البقاء في موقف دفاعي. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن يبذل قصارى جهده في التعامل مع معضلة التعاون في مجال الهجرة. إن نهج الإدارة المشتركة للهجرة والاتفاقيات مع جيراننا هو النهج الصحيح، على الرغم من كل نقاط الضعف فيه. ولكن يجب أن يكون التصميم ملموسًا وأكثر شفافية من النص الذي يشبه العبارة. ولا ينبغي أن تكون حماية الناس فكرة لاحقة، بل فكرة مركزية. يجب أن يكون واضحا أي مبلغ يذهب نحو أي هدف وبغض النظر عن مدى عضب الاوربيين، يجب أن نعترف لأنفسنا بأننا نعتمد على جيراننا، باتفاق أو بدونه.